الواقع الكمي والكيفي لعمل المرأة في الجزائر

د. عمـار مانع

المركز الجامعي برج بوعريريج (الجزائر)

ملخص:

من خلال هذا المقال حاولنا التقرب بشكل كمي وكيفي لواقع المرأة الجزائرية العاملة انطلاقا من قراءة تحليلية للمعطيات والإحصائيات حول تاريخ عمل المرأة قبل الاستقلال وبعده وربطه بمجموعة من المتغيرات الاجتماعية مثل السن، المستوى التعليمي، الوسط السكني، مقر العمل، القطاع القانوني. وأخيرا تطرقنا إلى أهم قطاعات العمل و البطالة بين النساء في الجزائر.

Résumé:

Cet article propose de se rapprocher de la réalité quantitative et qualitative des femmes travailleuses en Algérie à travers une lecture analytique des données statistiques et sur l'histoire du travail féminin en Algérie, avant et après l'indépendance, ceci en corrélation avec des variables, sociales telles que ; l'age, le niveau de scolarité, milieu d'habitat, lieu de travail, secteur juridique.. puis nous avons traité des branches et secteurs d'activité des femmes en Algérie ainsi que du chômage parmi la population active féminine.

مقدمة

يُمثل عمل المرأة إحدى أهم مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري، وهذا لكون نشاط المرأة الاقتصادي أحدث أوضاعا اجتماعية جديدة أثرت على دورها التقليدي سواء على مستوى الأسرة بشكل خاص أم على مستوى المجتمع بشكل عام.

وبالرغم من التطور البطيء الذي عرفه حجم اليد العاملة أثناء فترة الاستعمار والسنوات الأولى للاستقلال الوطني، إلا أنه عرف نقلة نوعية وكمية ملفتة في العقدين الأخيرين.

وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية أثرت بشكل عميق على حياة الأسرة والأفراد؛ مثل ظاهرة الفقر الذي مس شرائح كبيرة من المجتمع، ظاهرة التمدرس الكثيف للفتيات، تأخر سن الزواج، انكماش الأسرة الممتدة التي ما فتئت توفر الرعاية والتضامن بين أفراد الأسرة..

كل هذه الظروف وغيرها أدت إلى خروج المرأة الجزائرية للعمل سواء للمساهمة في ميزانية الأسرة أو نتيجة طبيعة بعد الانتهاء من تحضير شهادة جامعية.

في هذا المقال نحاول الوقوف على تطور حجم اليد العاملة النسوية وأهم القطاعات التي تستقطبها، وسيتم ذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

– ماهي مورفولوجية عمل المرأة في الجزائر قبل وبعد الاستقلال؟

– ماهي خصائص عمل المرأة في الجزائر بعد الاستقلال مقارنة باليد العاملة الذكورية؟

– كيف تطورت اليد العاملة النسوية في الجزائر المستقلة مقارنة بحجم اليد العاملة الذكورية؟

– ما هي أهم قطاعات عمل المرأة في الجزائر؟ و ماهو حجم البطالة بين النساء في الجزائر؟

للإجابة عن هذه الأسئلة سيتم تسليط الضوء على الواقع الكمي والكيفي لعمل المرأة في الجزائر عبر قراءة سوسيوديمغرافية لنتائج التحقيق الذي أجرته الوكالة الوطنية حول نشاط المرأة سنة 2005 وبعض نتائج التحقيقات التي قام بها المركز الوطني للدراسات والتحاليل والسكان حول مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. وتجدر الملاحظة في هذا الصدد إلى قلة الإحصائيات، وتناقضها أحيانا، وعدم دقة المصطلحات والمفاهيم المستخدمة الخاصة بعمل المرأة والتي تختلف من إحصائيات إلى أخرى.

إن حجم اليد العاملة النسوية في الجزائر يعد بمثابة المقياس الحقيقي للتعرف على المعوقات الموضوعية التي تقف في وجه تطور اليد العاملة النسوية، أي، هل يعود ضعف

نسبة العاملات إلى أسباب ثقافية اجتماعية أم يعود في الواقع إلى ضعف وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على امتصاص اليد العاملة ذكورية كانت أم نسائية؟

1- تطور العمل النسوي في الجزائر قبل الاستقلال

إن أهم القطاعات التي شهدت استعمالا واسعا لليد العاملة النسوية في الجزائر ظهر عند الحرفيين التلمسانيين للسجاد، وذلك من خلال إنشاء مصنع لتحويل الصوف في سنة 1903 والذي شغّل أكثر من 100 عاملة كما شهد في السنوات العشرين إنشاء العديد من المشاغل للسجاد الشرقي واستخدم في ذلك الأطفال والنساء"[1]

انطلاقا من هذه الفترة التاريخية ظهرت البدايات الأولى في تشغيل النساء خاصة في القطاع الصناعي بالجزائر وهذا ما يسجله عبد اللطيف بن أشنهو بحيث يذكر أنه في سنة 1930 بلغ عدد النساء العاملات في القطاع الصناعي 25291 من بينهم 24557 في الصناعة النسيجية" [2] كما توزع النساء العاملات على مختلف القطاعات الصناعية سنة 1925 بحيث يظهر أن هناك نسبة عالية من النساء الجزائريات يعملن في صناعة السجاد مقارنة بالنساء الأوروبيات، وهي صناعة تشكل وحدة إنتاج ضمن النظام المشغلي (manufacture) بالمعنى الذي أعطاه ماركس للكلمة، أي تجمع منتجين يستخدمون وسائل عمل خاصة بهم ونموذجية للمهنة الحرفية أو العائلية، ويجري تناقل حسن استخدامها في المشغل أو العائلة. انظر جدول رقم (1)

1- Fatiha Hakiki -TALAHITE , *Travail domestique et salariat féminin* , Oran , 1983, p.200

2 - Abdelatif BENACHENHOU, *Formation du sous développement en Algérie*, ed .E.N.I.C. Alger, 1978. p. 222.

ويصف طريقة العمل التي كانت تتم بها صناعة السجاد حيث يقول " يجد مجموعة من النساء والآنسات الشابات من كل الأعمار أنفسهن في ورشة لأحد التجار ويجدن في الورشة الأدوات اللاتي كن يستخدمنها في منازلهن، و يقوم المعمرون باستغلال والاستفادة من قدراتهن وخبراتهن الحرفية حيث يقمن بصناعة السجاد حسب التقنية نفسها ووفق تقسيم العمل نفسه، فيضمن التاجر قياسا إلى نظام الحرفة في المنزل، انتظام التسليم ومراقبة استخدام المادة الأولية وقوة العمل. وجوهر الأمر هو استيلاء رأس المال على سيرورة إنتاج سابقة للرأسمالية لكنها تنتج الآن لصالح السوق العالمية.

ويعلق على هذا الوضع بقوله :" إن هذه الصناعة المشغلية تستند إلى استغلال النساء والفتيات في سن منخفض. كما كتب س.لابوبه (S. LABOUBEE) عام 1917 متأسفا على ضعف انطلاقة هذا النوع من المؤسسات " إن اليد العاملة موجودة وهي ذات كفاءة طبيعية. فبإدخال المنهجية يمكن إنشاء ورشات كبيرة في المدن الكبرى مثل الجزائر ووهران حيث اليد العاملة " المحلية " النسائية متوفرة [3]ويتم استغلالهن مقابل أجور زهيدة.

ففي القطاع الصناعي إذا يلاحظ بشكل واضح أن عدد النساء العاملات ارتفع بالموازاة مع زيادة المؤسسات التي تنشط في هذا المجال حيث سجل أكثر من 2243 مؤسسة تنشط بين صناعة النسيج والأقمشة والملابس وهي أكبر مستخدم لليد العاملة النسوية في تلك الحقبة.

3- عبد اللطيف بن أشنهو، **تكون التخلف في الجزائر**، ترجمة نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979 ص 281-282-283.

جدول رقم 1 يبين النساء العاملات في الصناعات التحويلية بالجزائر عام 1930

الفـروع		فرنسيين		جـزائريين		أوروبيين		المجـموع	
	المؤسسات	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء
الصناعات الغذائية	1048	4146	1179	4120	387	1354	267	9960	1833
الصناعات الكيميائية	274	1820	1882	4037	235	663	1296	6519	3413
الكاواتشوك الورق،الكرتون	21	95	16	197	02	28	20	320	58
صناعة الكتب	128	1110	68	98	02	110	6	1318	76
صناعات النسيج	619	597	349	3557	24331	140	126	4294	25209
الأقمشة و الملابس	1624	738	5694	183	90	168	781	1089	6565
عمل القش والسلال	853	53	–	1217	21	34	2	1304	23
الجلود	850	1159	111	898	17	337	26	2485	154
صناعة المعادن	1	–	1	–	–	4	–	5	–
صناعة الأخشاب	1302	5537	336	4780	203	1703	84	1202	623
المعادن العادية	1031	6942	14	910	–	899	2	8751	16
المعادن المنتهية الصنع	359	413	21	115	–	18	–	576	21
حجارة الرص	199	345	–	342	–	240	–	827	–
الردم والبناء	696	2634	9	2831	–	500	–	6756	9
عمل الحجارة و الطين	165	948	89	2622	–	346	–	3916	89
المجمـــوع	19152	26557	10168	25900	25291	6685	2610	59811	38069

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، ص 280

و يشير ج. بريل (J.BRIEL) إلى أن عدد السكان المشتغلين من النساء المسلمات سنة 1936 كان 43.000 ليصل سنة 1948 أي بعد أثنى عشرة سنة إلى 1.180.500 انظر جدول رقم (2) هذه الأعداد تضم بدون شك العاملات في قطاع الفلاحة الموسمية وتربية الدواجن.

جدول رقم 2 يبين التوزيع الكلي للسكان المشتغلين حسب الجنس 1936 – 1948

السكان المشتغلين حسب الجنس والجنسية	1936		1948	
	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور
السكان المشتغلين				
– غير المسلمين	79.000	269.000	72.000	259.100
– المسلمين	43.000	1.389.000	1.108.000	2.048.000
	122.000	1.667.000	1.180.500	2.307.100
العلاقة بالنسبة المئوية للسكان الذين تتراوحأعمارهم بين 19 سنة و 69 سنة				
غير المسلمين	%24	%87	%21	%83
– المسلمين	–	%70	%53	%97
	–	%72	%48	%95

Source : J.BRIEL, « *La population en Algérie* » (52) in : F. HAKIKI–TALAHITE, ***Travail domestique et salariat féminin***, *Oran*, 1983, p.204.

وفي إحصائيات أجريت سنة 1936 حول اليد العاملة المسلمة الغير الزراعية بالجزائر مقارنة باليد العاملة الغير المسلمة، أكدت ظهور يد عاملة نسوية وصلت إلى 48000 عاملة في مختلف القطاعات في حين بلغ عدد العاملات الغير المسلمات 66.000 عاملة، كما أكدت الدراسة أيضا توزعهن على فروع عمل يدوية؛ 30000 عاملة و 15000 عاملة فقط متخصصة وثلاثة آلاف من الحرفيين.انظر جدول رقم (3)

جدول رقم 3 يبين توزع السكان العاملين الغير الزراعيين سنة 1948.(بالآلاف)

فروع العمل	نساء		رجال	
	مسلمات	غير مسلمات	مسلمين	غير مسلمين
متمرنين و عمال يدويين	30	14	149	21
عمال متخصصون	15	30	109	115
إطارات	–	10	10	36
حرفيين	3	10	82	38
أرباب عمل ،مباشر، مسيرين	–	2	2	14
المجموع	48	66	353	224

Source: F. HAKIKI–TALAHITE, ***Travail domestique et salariat féminin***, *Oran*, 1983, p.204.

لقد شهد هذا العدد تراجعا ملحوظا فيما بين الحربين العالميتين، ويسجل المؤرخ ش. ر. أجرون.

(Ch - R.AGERON) أنه في سنة 1931 أصبحت تلمسان التي تحتوي على 37 ورشة، تُشغل 1800 عاملة أهم مركزا للإنتاج ... وكانت 5000 عاملة على 1500 آلة إنتاج في حالة بطالة شبه دائمة." [1]

وتواصل انخفاض عدد العاملات في كل القطاعات وازدادت حدة هذا الانخفاض بعد اندلاع ثورة التحرير الجزائرية سنة 1954. كما سجل ب. بورديو (P. BOURDIEU) في نتائج التحقيق الذي أجراه في الجزائر الضعف الشديد في اليد العاملة النسوية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث سجل نسبة بلغت 93,6% لا يشتغلن أما اللواتي صرحن بأنهن يشتغلن يوم التحقيق فإن نسبتهن لم تتجاوز 4,5 %. انظر جدول رقم(4)

[1] – CH-R. AGERON, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, Tome 2, ed. P.U.F, 1979, p.505.

جدول رقم 4 يبين معدلات توزع العاملات المبحوثات حسب نوعية الشغل

مشتغلات يوم التحقيق	5,2 % من بينهن 4,5 %يشتغلن يوم التحقيق و0,7 % اشتغلن شهر قبل التحقيق.
غير مشتغلات	0,4 % من بينهن 0,4 يبحثن عن عمل.
لا يبحثن عن عمل	–
لا يشتغلن	93,6 % من بينهن 10% مريضات
نساء يبحثن عن العمل لأول مرة	0,8 %
المجموع	100

Source: P.BOURDIEU, *Travail et travailleurs en Algérie*, ed. Mouton, Paris, 1963, p.5

بينت هذه الدراسات و الإحصائيات أن اليد العاملة النسوية تأثرت في هذه الفترة مثلها مثل اليد العاملة عند الرجال بعدة عوامل أهمها:

ا– وجود يد عاملة ذكورية واسعة مما أدى بالرأسمالية الناشئة الاستغناء عن اليد العاملة النسوية على عكس ما حدث في أوروبا أثناء الثورة الصناعية وفترة الحروب حيث استدعت الحاجة إلى تجنيد المرأة والأطفال للعمل في المؤسسات الصناعية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ظاهرة البطالة كانت متفشية في ذلك الوقت بين صفوف السكان النشطين حيث بلغ " عدد السكان العاملين في فروع الصناعة من الجزائريين والمعمرين بما في ذلك الصناعات الاستخراجية و الصيد البحري 350000 عامل من مجموع السكان القادرين على العمل الذين يبلغ عددهم 3.500.000 شخص، أي ما نسبته 10% . ويلاحظ هنا تدني مستوى التشغيل في النشاطات الصناعية أو شبه الصناعية التي كانت بدورها محدودة جدا بالإضافة إلى ذلك فإن 60 % من هؤلاء العاملين ليست لهم أية مهارة أو اختصاص مهني وقد كانت أهم قطاعات التشغيل قطاع البناء والأشغال العامة " [1]

[1] – وزارة الإعلام والثقافة – ملف الوثائق– الاختيار الصناعي، د. س، ص7.

ب – انعدام الاستثمارات الفرنسية في الجزائر في هذه الفترة التاريخية في كل المجالات الاقتصادية الموجهة خاصة لاستقطاب اليد العاملة الجزائرية.

ج – تمركز اليد العاملة النسوية في مهن تتصل مباشرة بمهن كانت تمارسها في بيتها وهي حرفة النسيج التي كانت تعتبر من بين أهم النشاطات التي تقوم بها المرأة سواء لحاجة الأسرة أو لبيعها.

د – انحصار معظم الورشات في حيز جغرافي ضيق (تلمسان ، وهران) وعدم انتشارها في باقي جهات الوطن.

هـ – انخفاض عدد العاملات الجزائريات في باقي الصناعات مقارنة بعدد العاملات الأوروبيات وغيابها أحيانا في بعض المهن كما ظهر لنا بشكل واضح في الجدول رقم (1)

و – انحصار مشاركة المرأة الجزائرية في النشاط الزراعي باعتباره عمل يمارس في فضاء عائلي ولا يدخل في حسابات الباحثين والإحصائيين.

ز – ضعف المستوى التعليمي لدى المرأة الجزائرية في ذلك الوقت مثلها مثل الرجل، حيث كانت نسبة الأمية تصل إلى مستويات مرتفعة جدا.

غير أنه بعد استقلال الجزائر عرف نشاط المرأة اتجاهات جديدة فيما يتعلق بحجم وطبيعة اليد العاملة النسوية مقارنة باليد العاملة الذكور وذلك نظرا للتطورات التي حصلت في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

2– تطور اليد العاملة النسوية في الجزائر المستقلة مقارنة بحجم اليد العاملة الذكورية

عرفت اليد العاملة النسوية زيادات متفاوتة مقارنة باليد العاملة الذكورية، فبعد أن كانت لا تتجاوز 95.000 عاملة سنة 1966 وصلت بعد 10سنوات إلى 138.000 عاملة سنة 1977. و بعدها بعشر سنوات ارتفع عدد العاملات بثلاث مرات سنة 1987 حيث وصلت إلى 365.000، لينخفض سنة 1989 إلى 338.000 عاملة.

غير أنه عرف زيادة بنسبة 10% كل سنة بداية من سنة 1987 إلى سنة 1997. أما بالنسبة للذكور فإن معدل الزيادة بلغ 3.00 % كل سنة. لقد انتقل عدد العاملات في مدة أربعين سنة من 95.000 إلى 1.174.000 عاملة، وهو ما يمثل زيادة حوالي 30.000 عاملة سنويا لمدة أربعين سنة، ويمثل هذا العدد نسبة 14,6 % من العدد الإجمالي للعمال، في حين نجد هذه الزيادة عند الرجال بلغت أكثر من 200.000 عامل سنويا في الأربعين سنة الأخيرة. انظر الجدول رقم (5) و يفسر هذا التطور عبر مجموعة عوامل مختلفة أهمها:

- الحاجة الاقتصادية لخروجها للعمل نتيجة التدهور المتواصل لسوق العمل منذ 1986(انخفاض معتبر لوتيرة خلق مناصب شغل جديدة نتيجة انهيار أسعار المحروقات و ما تبعه من تدهور في الاستثمارات ابتداء من سنة 1986)
- ازداد الوضع تدهورا في سوق العمل نتيجة تطبيق برامج إعادة الهيكلة سنة 1994 في مجال تسريح العمال مما أدى إلى انتشار البطالة التي مست أكثر من 30 % من إجمالي السكان المشتغلين.
- الإصلاحات المالية (التخفيضات المتتالية للعملة الوطنية) من جهة وتحرير الأسعار من جهة أخرى ساهما بقوة في انخفاض القدرة الشرائية لدى العمال وهذا ما وسع من ظاهرة الفقر التي مست طبقة واسعة من السكان مما دفع النساء إلى الدخول لسوق العمل من أجل البحث عن دخل إضافي للأسرة.
- ظاهرة التمدرس الكثيف للإناث في الجزائر و الذي فاقت نسبة تمدرس الذكور خاصة في السنوات الأخيرة, وهو ما نتج عنه عدد كبير من الفتيات ذوات الشهادات الجامعية والتكوين اللازم الذي يسمح لهن بالعمل في مختلق القطاعات الاقتصادية و الخدماتية.
- تراجع سن الزواج الأول المقدر بأكثر من 30 سنة عند الإناث، وانخفاض معدلات الخصوبة المقدر ب 2,4 طفل للمرأة في حين كان أكثر من أربعة أطفال في بداية التسعينات.

جدول رقم 5 يبين تطور السكان الجزائريين العاملين حسب الجنس من سنة 1966 إلى سنة 2005

تطور اليد العاملة حسب الجنس من سنة 1966 إلى 2005		
السنة	إناث	ذكور
1966	95.000	1.625.000
1977	138.000	2.242.000
1987	365.000	3.773.000
1989	338.000	4.362.000
1992	492.000	4.246.000
1995	766.000	4.623.000
1997	889.000	4.819.000
2000	797.000	5.382.000
2001	883.000	5.345.000
2003	933.000	6.684.000
2004	1.359.000	7.798.000
2005	1.174.000	8.044.000

Source:

- CENEAP/ESCWA, *Femmes et hommes en Algérie* : ***Images statistiques.*** mars 2000.

ONS : estimation 2000 et 2001.

- ONS, Collections statistiques série S : ***statistique sociales enquête emploi auprès des ménages -2005-*** ALGER, Janvier, 2006, P. 27.

3- اليد العاملة النسوية في الجزائر وعلاقاتها ببعض المؤشرات الاجتماعية بعد الاستقلال

حاولنا انطلاقا من نتائج التحقيق الذي أجرته الوكالة الوطنية للإحصائيات (ons)حول عمل المرأة و نشرته سنة 2006 ونتائج دراسات المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي(cnes) ومركز الدراسات الوطني للتنمية والسكان (ceneap)، الوقوف على أهم الاتجاهات الكمية والكيفية التي تميز عمل المرأة في الجزائر ومقارنتها باليد العاملة الذكورية من خلال التركيز على مجموعة من المؤشرات الاجتماعية التي تسمح لنا بالوقوف على أهم التغيرات والاتجاهات الحاصلة في طبيعة وبنية عمل المرأة الجزائرية.

بالنسبة للعدد الإجمالي للقادرين على العمل بلغ 9.493.000 سنة 2006. وهو ما يمثل 41,0% ويتوزع هذا العدد على 8.070.000 من الذكور و1.423.000 من الإناث، و من خلال هذه الإحصائيات يظهر جليا مقارنة باليد العاملة الذكورية بشكل عام أن مشاركة المرأة في النشاط المهني يبقى ضعيفا والفروق في مجال العمل بين النساء والرجال يظهر بشكل أفضل من خلال نسبة اليد العاملة: فبالنسبة للرجال بلغت 69,2% في حين نجدها عند النساء لا تتجاوز 12,4%. انظر جدول رقم (6)

ويتوزع هذا العدد بشكل متفاوت بين الرجال و النساء فيما يتعلق بتوزع اليد العاملة على الوسط الحضري والريفي، فبالنسبة للذكور بلغ عدد العاملين في المناطق الحضرية 4.629.000 وهو ما يمثل نسبة 68,4% من مجموع اليد العاملة في حين بلغ عدد النساء العاملات في المناطق الحضرية 1.032.000 من مجموع اليد العاملة و يمثل نسبة 15,3%. أما العمال في المناطق الريفية فقد بلغ عددهم 3.441.000 أي ما يمثل نسبة 70,2% من اليد العاملة، في حين بلغ عدد العاملات في القطاع الريفي 390.000 أي نسبة 8,2%. وهذا ما يعطينا صورة واضحة عن كون عمل المرأة يبقى ظاهرة حضرية بشكل كبير، بينما نلاحظ أن اليد العاملة الذكورية تتوزع بشكل متوازن نسبيا على المناطق الريفية والحضرية على السواء.

جدول رقم 6 يبين توزع السكان القادرون على العمل ونسبتهم حسب الجنس والسكن وفق إحصائيات 2005 (بالآلاف)

الوسط	الحضري			الريفي			المجموع		
الجنس	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
السكان القادرين عن العمل	4.629	1.032	5.661	3441	390	3831	8070	1423	9493
نسبة العمل	68,4	15,3	41,9	70,2	8,2	39,7	69,2	12,4	41,0

Source:- ONS, Collections statistiques série S : ***statistique sociales enquête emploi auprès des ménages*** -2005- ALGER, Janvier, 2006, P. 11.

أ. اليد العاملة ومتغير السن

يتوزع سن النساء المشتغلات على مستوى فئة 25 و29 سنة، وهي على التوالي 22,3 % و 19,3% وابتداء من سن 30 سنة تبدأ النساء في الانسحاب و مغادرة الحياة المهنية ويبدأ مستوى النشاط في الانخفاض بنسب جاءت على التوالي: 18,8% و17,3% و10,6% و7,5%. بالمقابل نجد أن العمل عند الرجال يبلغ ذروته عند فئات السن 30– 34 بنسبة 92,1 % و نسبة 94,2 % عند فئة 35– 39 سنة و نسبة 95,0% عند فئة 40–44 سنة. انظر الجدول رقم (7)

تُظهر هذه الاتجاهات المسار المهني للمرأة الجزائرية العاملة الذي يتقاطع مع الدول الصناعية والتي تؤكد تَقَطّع المسار المهني للمرأة بفعل زواجها وتفرغها لوظيفة الأمومة، وهو ما اعتبر نقطة ضعف في حياتها المهنية خاصة في مجالي الترقية والأجور.

جدول رقم 7 يبين نسبة النشاط حسب السن والجنس

الجنس / السن	الذكور	الإناث	المجموع
20-24 سنة	71,1	11,7	41,9
25-29	87,3	22,3	56,0
30-34	92,1	19,3	56,2
35-39	94,2	18,8	55,0
40-44	95,0	17,3	55,3
45-49	94,1	13,3	53,4
50-54	83,0	10,6	48,1
55-59	67,7	7,5	39,0
60 سنة وأكثر	19,0	1,9	10,2
المجموع	69,2	12,4	41,0

Source : ONS, série, S, 2006, p.11.

أما فئات السن عند الالتحاق بأول مرة للعمل فإنه يمكن اعتبار أن السكان الذين يدخلون الحياة المهنية في الجزائر في غالبيتهم من الشباب؛ حوالي النصف 49,9 % من المشتغلين حاليا بدؤوا العمل قبل بلوغ سن العشرين و 84,5% قبل بلوغ سن الخمسة والعشرين.

في المناطق الريفية، يبدأ الشباب ممارسة عملا في سن مبكرة، على العكس من ذلك نجد في المناطق السكنية الحضرية نسبة 61,1% منهم بدؤوا العمل قبل بلوغ سن العشرين ونسبة 88,3% قبل بلوغ سن 25.

بالنسبة لفئات السن لدى النساء اللواتي دخلن سوق العمل لأول مرة بلغت أكبر نسبة 43,3% في فئة من 20 إلى 24 سنة. وما يلفت الانتباه هنا أن نسبة 86,90 % نجدها بين أقل من 15 سنة و29 سنة وهو ما يبين أن الفئة العاملة في الجزائر تعتبر فئة شابة قياسا بدول العالم التي ينتشر فيها عمل المرأة بشكل واسع. وقد بلغت نسبة الذكور 87,6% ممن لم تصل أعمارهم الثلاثين(اقل من 15 سنة وأقل من 30 سنة) من الذين مارسوا عملا لأول مرة. كما تبقى أكبر نسبة ممن بدؤوا العمل قبل سن 15 سنة في المناطق الريفية، حيث بلغت عند النساء العاملات 7,1% بينما ترتفع هذه النسبة عند الذكور إلى 18,6%. انظر جدول رقم (8)

جدول رقم 8 يوضح بنية المشتغلين حسب السن والجنس والوسط السكني

فئـــات الســـن عنـــد الالتحـاق بالعمـل لأول مرة	الحضري			الريفي			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
أقل من 15	6,9	2,9	6,2	18,6	7,1	17,4	11,8	4,1	10,6
15إلى 19 سنة	40,4	18,0	36,4	45,9	24,7	43,7	42,7	19,8	39,3
20 إلى 24 سنة	38,2	45,6	39,5	26,1	37,0	27,2	33,1	43,3	34,6
25 إلى 29 سنة	12,6	20,8	14,1	7,7	16,9	8,6	10,5	19,7	11,9
30 إلى 34 سنة	1,7	6,1	2,5	1,1	6,0	2,0	1,6	6,1	2,3
أكثر من 35 سنة	0,2	6,5	1,3	0,2	8,5	1,1	0,2	7,0	1,2
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source: ONS, série S 2006, p.14.

ب. الحالة المدنية للنساء العاملات

بالنسبة للحالة المدنية للنساء العاملات فقد جاءت النسب متقاربة بين النساء العازبات والمتزوجات في حين ظهرت فروق كبيرة بالنسبة للعاملات المطلقات وهذا ما يوضحه الجدول رقم (9)

تبقى النساء المطلقات والمنفصلات في سن العمل يُعتبرن نسبيا أكثرهن مُمارسة لنشاط مهني، حيث نجد أن الثلث منهن يمارسن مهنة، وهو ما يعبر عن الوضع الاقتصادي السيئ الذي تعاني منه هذه الفئة عند انفصالها عن الزوج أو وفاته.

كما تبين هذه الإحصائيات أن عمل المرأة يبقى مرتبطا "بمشروع الزواج" كما عبر عنه عادل فوزي[1]

حيث نجد نسبة العاملات تنخفض بشكل سريع عند فئات السن المقبلة على الزواج، لأن المرأة العاملة في هذه المرحلة نجدها تنسحب من سوق العمل إما بالزواج أو بمجيء الأبناء. وهذا ما يعبر عن طبيعة العمل النسوي في الجزائر الذي ما زال يحمل الطابع الظرفي العرضي الثانوي.

---

[1]- voir F. ADEL, *Femmes et mariage*, in *Actes de l'atelier, femmes et développemen*t, Alger, 18-21 octobre 1994, CRASC, Oran, 1995, pp.69-69.

بينما نلاحظ أن فئة المتزوجات من بين أضعف نسب النساء اللواتي يزاولن عملا مأجورا، وهذا في الحقيقة يعبر عن عدم تقدمها لسوق العمل بعد الزواج أو خروجها منه بعد مجيء الأولاد، بالإضافة إلى ضعف الاقتصاد الجزائري وعدم قدرته على استيعاب اليد العاملة المتوفرة رجالا ونساءا. أما نسبة العازبات (10,9%) فهي كذلك متقاربة مع نسبة المتزوجات (9,1 %).

جدول رقم 9 يبين نسبة النساء العاملات حسب الحالة المدنية

الحالة المدنية	النسبة
متزوجة	9,1
عازبة	10,9
مطلقة/منفصلة	32,7
أرملة	6,9
المجموع	10,2

9 Source : ONS, série S 2006, p.1

ج. اليد العاملة حسب الوسط السكني

أما بنية المشتغلين في الجزائر حسب الوسط السكني فإن الوضع لم يتغير منذ الاستقلال وكل التحقيقات والدراسات تؤكد أن نسبة التحضر في تصاعد مستمر بل ارتفعت بشكل محسوس في العقدين الأخيرين والجدول رقم (10) يبين هذه الظاهرة بشكل واضح.

وصل عدد العاملين في سبتمبر 2005: 8.044.000 أغلبهم من الذكور (85,4 %) في حين بلغ عدد النساء العاملات 1.174.000، يمثلون نسبة 14,6% من مجموع اليد العاملة. وتتواجد أكثرها في بالمناطق الحضرية حيث وصلت نسبتهن في المناطق الحضرية 17,7% من مجموع المشتغلين في المناطق الحضرية ونسبة 9,9 % من مجموع المشتغلين في المناطق الريفية.

تبقى المرأة العاملة الجزائرية تتمركز في المناطق الحضرية، وهذا بسبب توفر مناصب عمل وحاجة العائلة لدخلها، إضافة إلى دخولها بقوة في بعض القطاعات التي تنتشر بشكل واسع في المدن كالإدارة، التربية، الصحة، على عكس المناطق الريفية. كما يمثل كذلك

ارتفاع مستواها التعليمي في الحضر مقارنة بالمرأة الريفية عاملا مهما في دخولها سوق العمل.

جدول رقم 10 يبين بنية العاملين حسب الجنس والوسط السكني

الجنس	ذكور		إناث		المجموع	
مكان الإقامة	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
الحضري	3.972.000	82,3	854.000	17,7	4.826.000	100
الريفي	2.898.000	90,1	320.000	9,9	3.218.000	100
المجموع	6.870.000	85,4	1.174.000	14,6	8.044.000	100

Source : ONS, série S 2006, p.13

د . المستوى الدراسي للعاملات

إن المستوى الدراسي لمجموع السكان المشتغلين ضعيف إجمالا. فبالنسبة للمستوى الكلي للمشتغلين نجد نسبة 12,5 % بدون مستوى تعليمي، وأكثر من الثلث (36,7 %) لا يتعدى مستواهم الابتدائي وأكثر من الثلثين (67,7 %) لم يصل مستواهم التعليم الثانوي. أما المشتغلين الذين لديهم مستوى عال لا يمثلون سوى نسبة 10,7 % من مجموع المشتغلين. انظر جدول رقم (11).

غير أنه بالنسبة للنساء المشتغلات يعتبر مستواهن أعلى نسبيا من الرجال: أكثر بقليل من الربع (25,7 %) من النساء المشتغلات لديهن مستوى تعليمي عال؛ في حين أن الرجال المشتغلين الذين لديهم مستوى تعليمي عال لا يمثلون سوى نسبة8,1 % من مجموع الرجال العاملين. أما النساء المشتغلات اللواتي لديهن مستوى الثانوي والعالي يمثلن 55,3 % من مجموع النساء المشتغلات، بينما الرجال من نفس المستوى لا يمثلون سوى 28,3 % من مجموع الرجال المشتغلين. وقد يعود ذلك لكون المرأة لا تتاح لها فرصة العمل إلا عندما تمتلك مستوى تعليمي مرتفع نوعا ما.

فيما يتعلق بعلاقة المستوى التعليمي للمرأة بالوسط السكني فإننا نجد أكبر نسبة من الذين ليس لهن تأهيل في المناطق الريفية 24,8 % في حين وصلت عند الذكور 18,3%. وهذا مؤشرا قد يعطينا فكرة عن المهن التي تمارسها المرأة في المناطق الريفية التي قد لا تحتاج إلى تأهيل.

أما المناطق الحضرية فقد وصلت نسبة المشتغلات اللواتي لهن مستوى الثانوي والعالي 61,4 %، في حين لم تتجاوز نسبتهم عند الذكور 34,6 % .

يعتبر المستوى التعليمي مؤشر مهم في التغيرات الاجتماعية التي سوف تعيشها المرأة داخل الأسرة والمجتمع خاصة إذا ما بقيت وتيرة التعليم لدى الفتيات وعلى مستوى كل الأطوار على وضعها الحالي، لأن المستوى التعليمي للفتيات بدأ يفوق الفتيان حتى على مستوى التعليم العالي وهو ما ينبئ بتغيرات مهمة في المجتمع الجزائري.

جدول رقم 11 يبين بنية العاملين حسب المستوى التعليمي والجنس والوسط السكني

الوسط	حضري			ريفي			المجموع		
المستوى التعليمي	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
بدون تأهيل	7,8	10,3	8,2	18,3	24,8	19,0	12,2	14,3	12,5
ابتدائي/يقرأ ويكتب	23,7	9,9	21,3	29,9	16,6	28,5	26,3	11,8	24,2
متوسط	33,9	18,3	31,1	32,1	19,6	30,9	33,1	18,7	31,0
ثانوي	23,4	32,0	24,9	15,8	23,0	16,5	20,2	29,6	21,6
عالي	11,2	29,4	14,4	3,9	15,9	5,1	8,1	25,7	10,7
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source : ONS, série S, 2006, p.16

هـ . مؤسسات العمل

إن غالبية المشتغلين (55,8 %) يمارسون نشاطاتهم في مؤسسات أو محلات؛ حسب المناطق السكنية وطبيعة المهن الممارسة فإن نسبة المشتغلين في المؤسسات والمحلات يتمركزون أكثر في المناطق الحضرية (66,4%) عنها في المناطق الريفية (39,9 %).

المستثمرات الفلاحية تضم نسبة 16,6 % من مجموع المشتغلين منهم حوالي ثلاثة أرباع(73,6 %) يسكنون المناطق السكنية الريفية.انظر جدول رقم (11).

بالنسبة للنساء العاملات فإن الإحصائيات تبين أن عملهن في الوسط الحضري ينحصر معظمه في المؤسسات سواء العمومية أو الخاصة (75,9%) أما الباقي فنجد مقر عملهن ينحصر في المنزل (20,8 %) وهي الظاهرة التي يمكن أن تلعب دورا مهما في إعادة النظر في صيغة عمل المرأة الحالي، وهذا بالرغم من أن هذا النوع من العمل لا يمكن أن يتطور في ظل تدهور النسيج الصناعي والصناعات الحرفية التي يمكن لها أن تستقطب اليد العاملة دون أن تضطر المرأة لمغادرة فضائها الأسري. ونسجل هنا غيابها الكلي من الاستثمارات الفلاحية والأشغال العمومية.

أما في المناطق الريفية فنسجل كذلك أكبر نسبة من العاملات في المؤسسات أو المحلات (46,6 %) والنسبة الثانية نجدها في ممارسة العمل في المنزل (34,0 %) كما سجلت نسبة معتبرة بلغت 17,5 % يعملن في المستثمرات الفلاحية، وهي المهنة التي لم تتقطع عن ممارستها المرأة الريفية في المجتمع الجزائري عبر التاريخ لكونها تنحصر في الفضاء العائلي وحاجة العائلة لليد العاملة من الجنسين.

جدول رقم 12 يبين بنية السكان المشتغلين حسب مقر العمل والوسط السكني والجنس

الوسط	حضري			ريفي			المجموع		
مقر العمل	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
مؤسسة أو محل	64,4	75,9	66,4	39,2	46,6	39,9	53,7	67,9	55,8
متنقل/الرصف/في الأسواق	8,2	0,6	6,9	4,4	0,3	4,0	6,6	0,5	5,7
مستثمرة فلاحيه	8,2	1,6	7,1	30,9	17,5	29,6	17,8	6,0	16,1
عمل بالمنزل	0,3	20,8	3,9	0,2	34,0	3,6	0,3	24,4	3,8
أشغال عمومية	11,8	0,1	9,8	19,5	0,4	17,6	15,1	0,2	12,9
أخرى	7,0	0,9	6,0	5,8	1,1	5,4	6,5	1,0	5,7
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source : ONS, série S 2006, p.14

و . القطاع القانوني لليد العاملة في الجزائر:

يمثل الأجراء الدائمون الجزء الأكبر من المشتغلين في الجزائر (38,2 %) مقارنة بالوضعيات في المهنة، حيث يفقن ب10 نقاط الموظفين والمستقلين(27,1%) والأجراء الغير الدائمون والمتدربون (27,4 %)

ويمكن ملاحظة كذلك أن أكثر من نصف النساء العاملات يعملن أجيرات دائمات (51,1 %) وأكثر من الربع 26,7 % من المستخدمات المستقلات، أما الأجيرات الغير الدائمات فهن لا يمثلن سوى 14,9 % من النساء المشتغلات. انظر جدول رقم (12)

بالنسبة للرجال الوضعية تختلف؛ الأجراء الدائمون يمثلون نسبة 36,0 % من مجموع الرجال المشتغلون، الأجراء غير الدائمون يمثلون نسبة 29,5 % والمستخدمون والمستقلون بنسبة 27,2 %.

كما يتمركز غالبية الأجراء الدائمين في القطاع العام (88,5%) من المشتغلين في حين بلغت نسبتهم في القطاع الخاص8,9% لكلا الجنسين أما المستقلين والمستخدمين فقد وصلت النسبة إلى 43,0 % و الأجراء الغير الدائمين والموسمين 36,7 % يمثلن أغلبية المشتغلين في القطاع الخاص.

تبين هذه النسب:

- غالبية العاملات يتمركزن في القطاع العام.
- ضعف القطاع الخاص وهشاشة مناصب العمل وعدم استقرارها.
- توجه المرأة العاملة نحو الأعمال الحرة بشكل ملحوظ.

جدول قم 13: بنية المشتغلين حسب القطاع القانوني والوضعية المهنية والجنس

الوضعية في المهنة	عمومي			خاص			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
المستخدمين/ المستقلين	–	–	–	41,1	59,0	43,0	27,2	26,7	27,1
أجير دائم	89,9	83,4	88,5	8,6	12,0	8,9	36,0	51,1	38,2
أجير موسمي/متدرب	10,1	16,6	11,5	39,4	12,8	36,7	29,5	14,9	27,4
معاون عائلي	–		–	9‘10	16,2	11,5	7,2	7,3	7,2
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source : ONS, série S 2006, p.16

ز. طرق الحصول على منصب العمل

من خلال قراءة المعطيات يظهر لنا أن الإجراءات المتبعة التي سمحت للعامل الحصول على منصب عمل لا تستجيب لقواعد عالم الشغل مهيكل بشكل مقبول، حيث مساهمة الوكالات الوطنية للشغل لا تتعدى 3,5% من بين المشتغلين. في حين نجد أن المشتغلين استعملوا علاقات شخصية للحصول على عمل 34,3% أو العمل لحسابه الخاص 27,1 % أما الباقي فقد تحصلوا على منصب العمل بطرق أخرى مثل التقرب مباشرة من المؤسسات وغيرها وهذا ما يبينه جدول رقم (14)

بالنسبة للمرأة العاملة يمثل حصولها على منصب عمل عن طريق العلاقات الخاصة والعائلية نسبة مهمة بلغت 25,3 %. تُعبر هذه الظاهرة بشكل ملفت عن غياب القنوات المحترفة والمهيكلة للتوسط بين العاملة ورب العمل، بحيث تصبح المعارف الوسيلة الرئيسية للحصول على عمل، وهذا ما يجعل الحصول على منصب عمل من بين أكبر التحديات التي تواجه العامل في الجزائر. ففي أحيان كثيرة و في غياب المعلومات وعدم معرفة مصادرها قد تكون مؤسسات عديدة في حاجة ماسة للعمال لكن في غياب هذه القنوات تبقى الوسائل الشخصية والعائلية هي التي تسيطر على توزيع اليد العاملة، وهذا في الحقيقة ما يتناقض مع التسيير الحديث والفعال للاقتصاد.

والجديد في هذه المعطيات أن المرأة بدأت تشق طريقها في تكوين مؤسسات خاصة والعمل لحسابها (26,1 %) وهي نسبة تكاد تساوي نسبة الذكور(27,3%) الذين يعملون لحسابهم. وقد تعتبر هذه الظاهرة في رأينا من بين الحلول الممكنة التي تساعد المرأة خاصة في المناطق الحضرية من:

- العمل في وسط عائلي وبمساعدة أفراد العائلة (الزوج، الأخ، الأب)
- العمل في مهن تتطلب مستوى عال من التعليم (الطب، الصيدلة، المحاماة) وهو ما يساعدها على اكتساب مركز اجتماعي و تغير في وضعها الاقتصادي مما قد يمكنها من مواجهة الحياة العائلية والمهنية.
- موقف المجتمع الإيجابي من المرأة التي تمارس عملا لحسابها وفي محيط اجتماعي محترم.

جدول رقم 14 يبين بنية المشتغلين حسب طريقة الحصول على منصب عمل والجنس والوسط السكاني

طريقة الحصول على عمل	حضري			ريفي			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
عن طريق الوكالة الوطنية للتشغيل	2,4	7,0	3,2	3,3	10,1	4,0	2,8	7,8	3,5
علاقة شخصية أو عائلية	32,8	24,0	31,2	40,1	28,9	9,0	35,9	25,3	34,3
عن طريق الإعلان	9,2	11,0	9,5	5,3	3,9	5,2	7,6	9,0	7,8
العمل لحسابه الخاص	27,0	22,7	26,2	27,8	35,1	28,5	27,3	26,1	27,1
أخرى	28,6	35,3	29,8	23,5	22,0	23,3	26,5	31,7	27,3
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source : ONS, série S, 2006, p.14

ويمارس إجمالا أكثرية المشتغلين (55,8 %) نشاطاتهم في مؤسسات أو محلات. حسب المناطق السكنية وطبيعة المهن الممارسة، فنسبة المشتغلين في المؤسسات والمحلات أكثر أهمية في المناطق الحضرية (66,4%) منها في المناطق الريفية (39,9 %).المستثمرات الفلاحية تضم نسبة 16,6 % من مجموع المشتغلين منهم حوالي ثلاثة أرباع(73,6%) يسكنون المناطق السكنية الريفية، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (15)

كما تبين من خلال هذا الجدول أن نسبة 67,90% من النساء يزاولن نشاطهن في مؤسسات أو محلات،و هنا نسجل النسبة الكبيرة من النساء اللواتي يعملن في المنزل. أكثر من خُمس العاملات في المناطق الحضرية (20,80%) وأكثر من الثلث في المناطق السكنية الريفية (34,00%) يمارسن عملا مأجورا في منازلهن، وهي ظاهرة تعبر عن خصائص عمل المرأة في المجتمع الجزائري الذي يفضل بقاء المرأة في المنزل وإن مارست عملا في المنزل فإنه لا يعترض على ذلك و يمارسن أعمال مثل الخياطة وبعض الصناعات التقليدية والفلاحة داخل الفضاء العائلي. وهي في الواقع مهن تكون مُتَقطعة وتتوقف عنها المرأة متى اضطرتها الظروف إلى ذلك كحالات مثل الأمومة بالنسبة للمتزوجات أو الزواج بالنسبة للعازبات، أو اعتراض أفراد العائلة على مواصلة العمل.

كما يلاحظ غياب المرأة عن العمل في الورشات0,10% في القطاع الحضري و نسبة 0,40% في القطاع الريفي.

إن توزع مقر عمل المرأة لا يتعدى إحصائيا نوعين من المقرات:

- النوع الأول ويتمثل في المؤسسات سواء كانت صناعية، زراعية، إدارية أو مؤسسات خاصة، حيث بلغت النسبة 67,90%
- النوع الثاني ويتمثل في ممارسة المرأة مهنة في المنزل بنسبة 24,40 %

أما فيما يتعلق بالمقرات الأخرى مثل العمل المتنقل، العمل على الرصيف، المستثمرات الزراعية، والعمل في الورشات فتكاد تكون المرأة غائبة عنها تماما 7,70%

جدول رقم 15 يبين السكان المشتغلين حسب مقر العمل والوسط السكني والجنس

مقر العمل	حضري			ريفي			المجموع		
	ذكور	إناث	المجمـو ع	ذكور	إناث	المجمـو ع	ذكور	إناث	المجموع
مؤسسة أو محل	64,4	75,9	66,4	39,2	46,6	39,9	53,7	67,9	55,8
متنقل/الرصيف/في الأسواق	8,2	0,6	6,9	4,4	0,3	4,0	6,6	0,5	5,7
مستثمرة فلاحيه	8,2	1,6	7,1	30,9	17,5	29,6	17,8	6,0	16,1
عمل بالمنزل	0,3	20,8	3,9	0,2	34,0	3,6	0,3	24,4	3,8
العمل في ورشة	11,8	0,1	9,8	19,5	0,4	17,6	15,1	0,2	12,9
أخرى	7,0	0,9	6,0	5,8	1,1	5,4	6,5	1,0	5,7
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source : ONS, série S 2006, p.14

4- قطاعات عمل المرأة في الجزائر [1]

تبقى الإدارة أكبر القطاعات التي تستقطب اليد العاملة النسوية، تليها الصناعة وأقلها الخدمات، قطاعات النشاط الأخرى كالتجارة، والبناء والأشغال العمومية والزراعة لا تشغل كثيرا من النساء وهذا حتى سنة 1996. وتحليل بنية العمل عند النساء من سنة 1977 إلى سنة 2003 يظهر لنا اتجاهات التطور التالية:

أ. قطاع الإدارة

امتص قطاع الإدارة في الجزائر حوالي 54% من النساء العاملات سنة 1977، وأكثر من 70% سنة 1989 بينما أصبحت لا تمثل سنة 2002 أكثر من 43% إلى 48,4 % ، هذه المعدلات تعني أن القطاعات الأخرى لم تَعد مُغلقة بالنسبة للمرأة. كما يمكن استنتاج كذلك ضعف التشغيل في قطاع الوظيف العمومي في السنوات الأخيرة و ارتفاع إجمال عدد العاملات في الإدارة ب 17 % منذ 1995 أي ما يمثل زيادة بمعدل سنوي بلغ 2,3.

[1] – هذه المعطيات والإحصائيات مستخرجة من تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2004.

ويدقق تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي (C.N.E.S) في هذه الإحصائيات ففي سنة 2002 وصل العدد الإجمالي للموظفين (ذكور وإناث) إلى 1.505.845 موظف، بارتفاع بلغت نسبته 14,99 % مقارنة بسنة 1995 أي 26.400 في السنة، وهو ما يمثل 4,9 موظف بالنسبة لمائة ساكن و يتوزع هؤلاء الموظفون على النحو التالي:

- موظفين دائمين:1.279.138 (85%)
- أعوان متعاقدين 130.612(8,6%)
- أعوان مؤقتين 96.097 (6,4)

ويَعتبر المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي أن قطاع الإدارة هو أكبر مشغل للنساء العاملات حيث انتقل عدد النساء العاملات في الوظيف العمومي من 343.031 موظفة سنة 1995 إلى 402.515 موظفة سنة 2002، أي عرف زيادة ب 17,34 % وتمثل 26,7 % من العدد الإجمالي للموظفين.

وتتوزع حسب القطاع كالآتي:

قطاع التربية الوطنية تحتل الصدارة ب 192.866 أي 47,9% متبوع ب قطاع الصحة ب 75.894 تمثل 18,9%. وهكذا نجد أن 80% من العاملات يتمركزن في هذين القطاعين بمعدلات بلغت 38,9% من الموظفات في التربية الوطنية، و 41,3 %من الموظفات في قطاع الصحة. ويعلق المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي على تمركزهن في هذين القطاعين باعتبارهما يمنحان المرأة العاملة المتزوجة الأم فرصة التوفيق والتوازن بين الوقت المخصص للالتزامات المهنية والالتزامات العائلية. أنظر جدول رقم (16)

أما الباقي فيتوزعون على الإدارة المحلية: 44.462 والتعليم العالي: 21.115 والتكوين المهني: 9.177 قطاعات إدارية مختلفة:58.961.

أما حسب الوضع القانوني فيتوزعن كالآتي:

موظفات دائمات: 368.978 (91,7%)

عون متعاقد: 2.603 (0,64%)

عون مؤقت : 30,963 (7,6%)

جدول رقم 16: تطور بنية النساء العاملات حسب قطاع النشاط من 1977-2003

قطاع النشاط	1977	1982	1983	1984	1987	1989	1996	2003
زراعة	5,6	3,4	4,8	2,3	2,7	3,5	1,8	11
صناعة	17,4	14,3	15,0	13,3	12,4	11,5	7,4	24,2
بناء وأشغال عمومية	2,1	1,5	2,3	3,5	3,4	3,0	1,9	1
تجارة	3,3	2,5	3,8	5,3	3,4	2,8	4,6	2,9
خدمات ونقل	13,4	12,1	10,4	11,4	7,9	*2,4	**23	12,5
إدارة	53,8	64,4	63,7	64,2	64,3	70,6	61,3	48,4
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

Sources :
ONS/ Données statistiques n° 23(1992) n°254(1996) et EAC, 3ème trimestre 2003
(*)- N.C Les services. (**) - N.C Les transports.

ب. قطاع الصناعة

كانت حتى سنة 1989 ثاني قطاع مُشغل للنساء؛ ونظرا للمشكلات التقنية والهيكلية التي واجهها قطاع الصناعة في الجزائر خاصة القطاع الخاص، أصبح أقل توظيفا للنساء. فحجم اليد العاملة النسوية انخفض بشدة وأصبح لا يمثل سوى 7,4% في 1996 أي حوالي نصف المشتغلين في السنوات الماضية. ثم تغير هذا الاتجاه بشكل ملفت حيث ارتفع عدد النساء العاملات بهذا القطاع ب 3,3 مرات ليصل إلى 24,2%.

إن الزيادة المهمة المسجلة في قطاع الصناعة يمكن تفسيرها من خلال مناصب الشغل التي وفرها القطاع الخاص سواء بشكل رسمي أو غير رسمي" (وحدات التركيب الالكترونية، الإلكترومنزلية، الصناعات الغذائية)

ج- قطاع الزراعة

بعد أن سجلت أضعف معدلاتها منذ سنة 1984 إلى غاية 1996 أصبحت الزراعة سنة 2003 تحتل المكانة الثالثة بنسبة 11,30%، وفي التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2006 ظهر أن هذا التوجه يزداد قوة وهذا ما يبينه جدول رقم (17) حيث ظهر جليا أن قطاع الصناعة مازال يرتفع بشكل منتظم في حين انخفضت نسبة العاملات في قطاع الزراعة؛ فبالنسبة للقطاع الزراعي انخفض بحوالي النصف (6,7%) أما القطاع الصناعي فقد ارتفع لتصل نسبته إلى27,9% أما قطاع التجارة والخدمات فقد بلغت نسبته 64,5 % ليبقى أكبر مشغل للمرأة، ويضم الإدارة والتعليم والصحة والأعمال الحرة.

جدول رقم 17 يبين تطور بنية النساء العاملات حسب قطاع النشاط 2006

قطاع النشاط	حضر	ريف	المجموع
الزراعة	%2,3	%18,4	%6,7
الصناعة	%24,8	%36,3	%27,9
التجارة والخدمات	%71,9	%44,6	%64,5
المجموع	%100	%100	%100

Source : ONS, Collections statistiques n°126, 2006, p .20

5- البطالة بين النساء في الجزائر

بلغ عدد البطالين حسب مفهوم المكتب الدولي للعمل[*] سنة 2005 حوالي 1.448.000 أغلبهم من الرجال. النساء لا يمثلن سوى 17,20 % من مجموع البطالين وتقطن نسبة 57,70 % من البطالين في المناطق الحضرية، و42,30% في المناطق الريفية. بلغت نسبة البطالة 15,30 % منها 14,30 % في الوسط السكني الحضري و16,00% في المناطق الريفية. انظر جدول رقم (18)

---

[*] – يحدد المكتب الدولي للعمل مفهوم البطالة كما يلي: يشمل مفهوم "بطال" الأشخاص الذين هم في سن محدد و وكانوا في فترة مرجعية:

أ- "بدون عمل" الذين ليس لهم عمل مأجور أو عمل غير مأجور.

ب- " قادر على العمل" عمل مأجور أو غير مأجور في الفترة المرجعية.

ج- "يبحث عن عمل" بمعنى أنه اتخذ كل الإجراءات المحددة أثناء فترة قريبة للبحث عن عمل مأجور أو غير مأجور ويمكن أن تشتمل هذه الإجراءات على : التسجيل في مكاتب التوظيف العامة والخاصة، الترشح لدى المستخدمين، البحث في أماكن العمل، في المزارع وعلى أبواب المصانع وفي الأسواق وأماكن أخرى يحصل فيها العمال عادة على عمل..الخ.

جدول رقم 18 يبين تطور عدد وبنية البطالة في الجزائر في سنوات 2003-2004-2005

حسب الجنس والوسط الحضري

		ذكور		إناث		المجموع	
		ك	ن%	ك	ن%	ك	ن%
2003	حضري	966.000	24,1	227.000	23,1	1.223.000	23,9
	ريفي	764.000	22,6	91.000	33,9	855.000	23,4
	المجموع	1.760.000	23,4	318.000	25,4	2.078.000	23,7
2004	حضري	791.000	18,0	204.000	17,8	994.000	17,9
	ريفي	580.000	17,3	97.000	18,9	677.000	17,2
	المجموع	1.370.000	17,5	301.000	18,1	1.672.000	17,7
2005	حضري	656.000	14,2	179.000	17,3	835.000	14,8
	ريفي	543.000	15,8	71.000	18,1	613.000	16,0
	المجموع	1.199.000	14,9	250.000	17,5	1.448.000	15,3

28 Source : ONS, série S 2006, p.

تمس ظاهرة البطالة فئات السن بين 16 إلى 29 سنة فبالنسبة للذكور وصلت النسبة إلى 26,5% وعند الإناث وصلت النسبة إلى 32,2%

في حين نجد هذه النسبة تنخفض بشكل معتبر فيما يتعلق بفئة السن التي تتراوح بين 30 إلى 39 سنة 10,3% بالنسبة للذكور و10,5% بالنسبة للإناث. أما أصغر نسبة فنجدها عند فئة 40إلى 50 سنة فقد بلغت على التوالي 3,9% عند الذكور و2,1 %عند الإناث.

تمس ظاهرة البطالة وخاصة الشباب من الجنسين وهي في رأينا مرشحة للارتفاع خاصة فيما تعلق بالنساء لأنه وبالنظر لدخول الفتيات بكثافة في التعليم والذي أصبح يفوق عدد الذكور، وحصولهن على شهادات تجعلهن بدون شك يبحثن عن مناصب عمل قد لا تتمكن على الأرجح عدد المناصب المعروضة على تلبيتها.

جدول رقم 19يوضح نسبة البطالين بين الذين يتراوح سنهم بين 16 و59 سنة

فئات السن	ذكور	إناث	المجموع
16 إلى 29	%26,5	%32,2	%27,4
30إلى 39	%10,3	%10,5	%10,3
40إلى 59	%3,9	%2,1	%3,7
المجموع	%14,9	%17,5	%15,3

Source : ONS, série S 2006, p.21

يعتبر العزاب الفئة الأكثر تعرضا للبطالة من الجنسين، وهو الوضع الذي يمس شريحة كبيرة من الشباب الجزائري ويعبر عن عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على امتصاص اليد العاملة المعروضة، هذا الوضع يؤثر بشكل سلبي على اندماج هذه الشريحة في الحياة المهنية والاجتماعية مما يعرضها لمشكلات مثل الانحراف، تأخر سن الزواج عند النساء والرجال (ظاهرة العنوسة) نتيجة غياب الوسائل الضرورية (الدخل، السكن) لمباشرة حياة زوجية.

جدول رقم 20: نسبة البطالة عند النساء والوضع العائلي

الوضع العائلي	نسبة البطالة
متزوجات	%4,1
عازبات	%29,0
مطلقات/منفصلات	%8,5
أرامل	%2,5
المجموع	%17,5

Source : ONS, série S 2006, p.21

إن فئة العازبات هي الفئة الأكثر تعرضا لمشكلة البطالة حيث بلغت نسبتهن 29,0 % في حين نجد نسبة المتزوجات اللواتي يصرحن بأنهن يبحثن عن عمل لا تتعدى نسبتهن 4,1%.

أما ظاهرة البطالة وعلاقتها بالمستوى التعليمي فيظهر من خلال الجدول رقم (21) أن معدل البطالة يرتفع بارتفاع المستوى التعليمي، وهو مظهر غريب في سوق العمل الجزائرية، فبقدر ما يكون المستوى التكوين والتعليم مرتفع كلما انخفضت حظوظ المترشح الحصول على منصب عمل. فمن بين عدد البطالين الإجمالي بلغت نسبة الذين لا يملكون أي مستوى تعليمي 3,2% في حين وصلت نسبة الذين يملكون تكوينا عاليا من بين البطالين إلى16,9% أما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي للنساء العاملات فيزداد الوضع غرابة حيث أن من بين النساء اللواتي يعانين من البطالة بلغت نسبة الذين لهم مستوى تعليمي عالي 24,0% في حين نجده عند الرجال ينخفض إلى 12,5% أما المستوى الثانوي عند النساء فقد بلغت نسبتهن 20,5% في حين نجدها عند الرجال 16,16%.

جدول رقم 21 يبين نسبة البطالة حسب الجنس والمستوى التعليمي

المستوى التعليمي	ذكور	إناث	المجموع
بدون مستوى	3,4	1,9	3,2
ابتدائي/يقرأ ويكتب	11,8	5,5	11,4
متوسط	20,0	19,5	20,0
ثانوي	16,6	20,5	17,4
عال	12,5	24,0	16,9
المجموع	14,9	17,5	15,3

Source : ONS, série S, 2006, p.22

وهناك فئة من البطالين سبق لهم وأن مارسوا عملا ومن المهم أن نتعرف على أسباب انقطاعهم عن العمل ففي الجدول رقم (22) نلاحظ هشاشة المناصب التي تقترحها المؤسسات وهي ظاهرة تعيشها المرأة بشكل واضح.

فالسببين الرئيسيين للتوقف عن العمل للبطالين الذين مارسوا عملا من قَبل هما:

نهاية العمل بالورشة 22,1% أو نهاية العقد 20,8% وهذا بالنسبة لمجموع البطالين الذين مارسوا عملا من قبل و صرحوا بأنهم توقفوا عن العمل عند نهاية العمل بالورشة أو نهاية العقد أما المسرحون لا يمثلون سوى 10% الخروج بإرادة أو عن طريق الاستقالة 15,9%.

بالنسبة للنساء فإن السبب الرئيسي لانقطاعهن عن العمل جاء نتيجة انتهاء العقد بنسبة 61,3 % وهي الوضعية التي تعاني منها المرأة نظرا لكون هذه العقود التي تُعرف "بعقود ما قبل التشغيل" تنتهي في الحقيقة إلى تسريح العاملة بعد مدة زمنية معينة بالإضافة إلى كون العمل في هذه المناصب لا تستفيد منه العاملة من أجرا قانوني بل تتلقى منحة متواضعة.

إن ظاهرة بطالة النساء تتجه نحو الارتفاع في الجزائر، وهو مؤشر سوسيولوجي مهم لأنه يعبر بشكل واضح عن تقدم المرأة لسوق العمل كإجراء طبيعي تقوم به مباشرة بعد الانتهاء من الدراسة والحصول على مؤهلات تسمح لها باقتحام سوق العمل، وتسجيل طلبها لدى مكاتب اليد العاملة وهو اجراء من شأنه كذلك أن يتيح للمرأة الحصول على منصب عمل، ويسمح لنا كذلك؛ التعرف بشكل دقيق على حجم البطالة لدى النساء.نظرا لكون النساء الماكثات في البيت واللواتي يمتلكن مؤهلات وتكوين يسمح لهن الحصول على منصب عمل، غير أنهن لا يتقدمن لوكالات التشغيل لتسجيل طلبهن، وبالتالي فإنهن لا يدرجن ضمن الإحصائيات الخاصة بالبطالة وهذا ما يقلل نوعا ما من مصداقية المعطيات المتعلقة بالبطالة.

كما بينت هذه المعطيات التطور الحاصل لدى ذهنية الآباء والمجتمع اللذان أصبحا لا يعارضان عمل خروج المرأة للعمل، وقد ينظران إليه كحتمية فرضتها عدم قدرتهم الاستجابة لوحدهم لمتطلبات الحياة المادية.

كما يعبر حجم البطالة المرتفع لدى النساء في الجزائر وضعف حجم العمالة لدى النساء مقارنة بالرجال لا يعود بالضرورة إلى عوائق ثقافية واجتماعية بقدر ما يعود إلى عدم قدرة الاقتصاد الوطني على امتصاص اليد العاملة إناثا وذكورا.

جدول رقم 22 يبين بنية العاطلين عن العمل وسبق وأن اشتغلوا حسب أسباب التوقف وحسب الجنس

أسباب التوقف عن العمل	ذكور	إناث	المجموع
نهاية العمل بالورشة	25,0	2,3	22,1
نهاية العقد	14,8	61,3	20,8
تسريح	11,7	3,8	10,6
الخروج بإرادة/استقالة	16,4	12,6	15,9
غلق المؤسسة	11,9	10,3	11,7
أخرى	20,3	9,6	18,9
المجموع	100	100	100

Source : ONS, série S 2006, p.22

خاتمة

أظهرت هذه المعطيات الإحصائية ما يلي:

- أن عمل المرأة يبقى ضعيفا إحصائيا مقارنة باليد العاملة عند الرجال.
- يبقى نشاط المرأة الجزائرية يتمركز في المناطق الحضرية وهذا لكون هذه المناطق توفر فرصا أكبر للنساء للولوج في سوق العمل، وكذلك كون المرأة في المناطق الحضرية ذات مستوى تعليمي وتكويني يؤهلها الحصول على منصب عمل. كما أن مؤشر التحضر يدل على التغيير الحاصل في موقف الرجل من خروج المرأة للعمل والذي أصبح ينظر إليه كضرورة لمضاعفة دخل الأسرة.
- بينت كذلك هذه المعطيات ارتفاع المستوى التعليمي عند النساء العاملات مقارنة بالمستوى التعليمي عند الرجال لأن مناصب العمل التي تتحصل عليها المرأة تتطلب مستوى تعليمي يساوي أو يفوق المستوى التعليمي للرجل.
- أظهرت هذه البيانات ارتفاع بشكل ملحوظ لعمل المرأة بين المطلقات والعازبات بنسبة كبيرة، و يعود ذلك إلى غياب المعيل عند المطلقات والأرامل واضطرارهن للبحث عن مورد اقتصادي لإعالة أبنائهن.
- تعمل المرأة في مؤسسات عمومية بنسبة مرتفعة، وتتمركز غالبيتهن في قطاعات التربية والتعليم، الصحة، الإدارة والخدمات، بينما نجدها بنسبة ضعيفة في قطاعي الزراعة

والصناعة. وتسعى النساء للعمل في قطاعات حكومية لأنها توفر العديد من المزايا الاجتماعية وخاصة منها ضمان منصب عمل دائم وأجرة مساوية للرجل وظروف عمل مقبولة. وعلى العكس فإنهن لا يتحصلن على هذه المزايا في القطاع الخاص كما أن القطاعات العمومية خاصة التعليم والتربية فإنهما المهنتان المفضلتان بالنسبة للمرأة وأسرتها وذلك لاعتبارات ثقافية.

فيما يتعلق ببطالة النساء يمكن أن نستنتج من خلال نتائج التحقيقات والتقارير ما يلي:

- أصبحت ظاهرة البطالة لا تمس فقط الرجال بل أصبحت ظاهرة تمس كذلك النساء وبشكل متزايد.
- تمس البطالة فئة النساء اللواتي تملكن مستوى تعليمي يفوق الرجال.
- ظاهرة ارتفاع مستوى التعليمي للبطالين يطرح مسألة طبيعة التكوين الذي يتلقاه العاملين ومتطلبات الاقتصاد الوطني.
- عدم قدرة الاقتصاد الوطني على امتصاص اليد العاملة المتوفرة.

المراجع

1- عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، ترجمة نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1979.

[2] – وزارة الإعلام والثقافة – ملف الوثائق– الاختيار الصناعي، د.س، ص7.

3– Abdelatif BENACHENHOU, *Formation du sous développement en Algérie*, ed .E.N.I.C. Alger,
1978.

4– CH-R. AGERON, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, Tome 2, ed. P.U.F, 1979.

5–Fatiha Hakiki -TALAHITE , *Travail domestique et salariat féminin* ,édition maison Oran , 1983.

6 - F. ADEL, *Femmes et mariage*, in *Actes de l'atelier : femmes et développemen*t, Alger, 18-21 octobre 1994, CRASC, Oran, 1995.

7 - Kouider BOUTALEB, Aicha BOUALALI, *l'activité féminine en Algérie* : réalités et perspectives, in ; colloques international sur : « Marché du travail et Genre dans les pays du Maghreb : spécificités, Points communs et synergies avec l'Europe » Rabat, Avril 2003.

8 −P.BOURDIEU, *Travail et travailleurs en Algérie*, ed. Mouton, Paris,1963.
9-ONS, Collections statistiques série S; statistique sociales «*enquête emploi auprès des ménage*», 2005, Alger, janvier 2006
10-Rapport du conseil national économique et social 2004
11- Revue du CENEAP, analyse et prospective, *Mutation des structures familiales*, n° 27 Mitidja impression, Alger 2003.